

المفصل وضارت بنية لفظه تدل على كونه مفعولا فلم يستعملوا
 معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز ان يقع
 مفعولا ومفعوبا ومفعولا ومفعوبا وليس في نية لفظه ما يدل على كونه
 مفعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرف ان شاء الله تعالى
باب المصدر ان قال قائل ان المصدر مفعول فاعرف ان
 له قوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان قيل عمل الفعل
 مشتق من المصدر والمصدر مشتق من الفعل قيل اختلف
 الخويون في ذلك فذهب بعضهم الى ان الفعل مشتق من
 المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه الاول انه
 سمي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الابل فلما
 سمي مصدرا دل على انه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني
 ان المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين
 وكان المطلق اصل المقيد فكذلك المصدر اصل للفعل
 والوجه الثالث ان الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل
 على شيء واحد فاما الواحد فيدل الاثنين فكذلك يجب ان
 يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع ان المصدر اسم
 وهو يستغنى عن الفعل والفعل لا يدل له من اسم وما يكون
 مفتقر الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون في عامر
 يكون مفتقر الى غيره والوجه الخامس ان المصدر لو كانت
 مستقما من الفعل لوجب ان يدل على ما في الفعل من الحدث
 والزمان ومعنى ثالث تجردت اسماء الفاعلين والمفعولين
 على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به ففلم يكن المصدر
 كذلك دل على انه ليس مشتقا من الفعل والوجه السادس

ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يجري على لسان
 واحد ولم يختلف كالم يختلف اسماء الفاعلين والمفعولين
 فلما اختلف المصدر اختلفت اسائر الاجناس دل على ان
 الفعل مشتق منه والوجه السابع ان الفعل يتضمن المصدر
 والمصدر لا يتضمن الفعل الا ترى ان ضرب يدل على ما يدل عليه
 الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا كانت
 كذلك دل على ان المصدر اصل والفعل فرع وصار
 هذا كما تقول في الاواني المصوغة من الفضة فانه فرع عليها
 وماخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة الا ترى ان
 الاواني فضة وليست الفضة باواني فدل على ان الفعل
 ماخوذ من المصدر كما كانت الاواني ماخوذة من الفضة
 فكذلك هي هنا واما الكوفون فذهبوا الى ان المصدر
 ساخوذ من الفعل واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه
 الوجه الاول ان المصدر يعمل باعتدال الفعل ويصح
 بصحته تقول قمت قيا ما فيعمل المصدر لا اعتدال للفعل
 وتقول قاوم قوا ما فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على
 انه فرع عليه والوجه الثاني ان الفعل يعمل في المصدر
 ولا شك ان رتبة العامل قبل رتبة المفعول والوجه
 الثالث ان المصدر يذكر بتركيب للفعل ولا شك ان رتبة
 المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على ان المصدر ماخوذ من
 الفعل والصحة ما ذهب اليه بعضهم واما ما استدلل
 به الكوفون فمما استدلوا به انهم انهم يصح صحة الفعل
 ويعمل باعتداله قلنا انما صح بصحته واعتداله

التلصير